



المملكة المغربية
Royaume du Maroc
Kingdom of Morocco

كلمة السيد رئيس

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها باسم المملكة المغربية خلال

الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أطلانطا/الولايات المتحدة الأمريكية

11 إلى 15 دجنبر 2023

السيد الرئيس؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

بدايةً أتوجه لكم السيد الرئيس بخالص التهاني لانتخابكم على رأس هذه الدورة متمنيا لكم النجاح والتوفيق، ومن خلالكم أوجه الشكر للولايات المتحدة الأمريكية، على استضافتها، ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على الجهود المبذولة لضمان شروط إنجاز هذه الدورة، التي تتزامن مع احتفال المنتظم الدولي بالذكرى العشرين لاعتماد الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد. وأغتتم هذه الفرصة لأتقدم، باسم المملكة المغربية، ببيان يسلط الضوء، بشكل مركز، على أهم التوجهات التي اعتمدها بلادنا من أجل المواجهة الناجعة لآفة الفساد والمساهمة في الجهود الدولية والإقليمية في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد سخرت المملكة المغربية جهودها نحو إطلاق استراتيجية ضد الفساد من جيل جديد، تُعزز الإنجازات وتتجاوز النواقص وترفع التحديات، انطلاقاً من ترصيد التقدم الذي تم تحقيقه، على المستوى التشريعي والمؤسسي والإجرائي، خاصة بعد دَسْترة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وتوسيع صلاحيتها وامكانيات ومجالات تدخلها، بهدف تعزيز الفعالية وتحقيق الأثر الملموس، في إطار توجهات استراتيجية لسياسة الدولة، طبقاً للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، استراتيجية تنهض على مبدأ التكامل المؤسسي والارتباط المفصلي بين الأدوار والمسؤوليات لجميع السلطات والهيئات المعنية.

إن قناعة المملكة المغربية الراسخة بضرورة احترام القانون والمواثيق والاتفاقيات الدولية كافة، والمتعلقة بمكافحة الفساد على الخصوص، جعلها ترقى بالوقاية من الفساد ومكافحته إلى مستوى أولوية وطنية، أساسية لتحقيق التنمية المتينة والمدمجة، الكفيلة بالاستجابة للحاجيات والانتظارات المشروعة للمواطنين، للأجيال الحاضرة والقادمة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة؛

إذا كانت المقاربة متعددة الأبعاد للسياسات العمومية في مجال مكافحة الفساد، تعتبر الطريق الذي لا مَحِيدَ عنه لتحقيق الأهداف المتوخاة، من خلال بُعد التربية والتوعية على قيم النزاهة، والبعد المتعلق بالوقاية من الفساد، وكذا البعد القاضي بتطوير الردع لمكافحة الإفلات من العقاب، فإن الوقاية من الفساد تُوجَدُ في صلب هذه المقاربة الشمولية، بالنظر لأهميتها في تجفيف بؤر الفساد وتثبيت مبادئ الحكامة الجيدة التي تحول دون تنامي الفساد، وتساهم بالتالي في رفع الحواجز أمام دينامية التنمية وتثبيت إستدامتها.

في هذا الإطار، نظمت المملكة المغربية ندوة دولية بالرباط، شارك في أشغالها ما يزيد عن العشرين رئيسا ومسؤولا عن سلطات وهيئات مكافحة الفساد من مختلف جهات إفريقيا، إلى جانب شخصيات تُمثِلُ العديد من المنظمات الدولية، بهدف إعطاء دفعة جديدة لإعلان مراكش، من خلال وضع الوقاية من الفساد في صلب السياسات التنموية.

وقد تَمَحَوَّرت أشغال هذه الندوة حول تثبيت دولة القانون، وحماية مناخ الأعمال من الممارسات الفاسدة، وتسخير الابتكار والتكنولوجيات المتقدمة، وكذا المشاركة الفاعلة للشباب وللمجتمع المدني. وخلص المشاركون في هذه الندوة إلى اعتماد قرار تاريخي يَتَمَثَل في "إعلان الرباط"، والمَعْرُوض ضمن الوثائق الرسمية لمؤتمرنا هذا، كميثاق يُسَطِر إلْتِزامات قوية بخصوص هذه المحاور المهيكلّة للوقاية من الفساد.

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام أدعو كافة الوفود إلى دعم مشروع القرار التوافقي الخاص بمتابعة إعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد الذي تقدمت به المملكة المغربية باعتباره، آلية وجمية لدعم الانخراط الدولي والإقليمي في جهود الوقاية من الفساد، لتحقيق تطلّعاتنا المشتركة نحو التنمية المُدمِجة والمستدامة وضمنان السلم والاستقرار.

والسلام.